

رأبي بعجالة⁽¹⁾

فتحي التريكي

1 - ما وقع يوم 25 جويلية هو انتفاضة شعبية هدفها تصحيح المسار الثوري بعد سنوات الجمر والفقر والمرض والمعاناة. لقد قلتُ المرات العديدة بأنّ الثورة التونسية لم تكتمل وبأنّها في كنهها مسار تتحكّم فيه إرادة الشعب. هل نحن ما نزال نعيش فترة انتقال ديمقراطي؟ نعم ولكننا نعيش أكثر فترة انتقال ثوري يجب أن نعطيها حقّ قدرها. فالديمقراطية ليست صناديق انتخابات فقط وليست تشاركية فقط فقد بيّنتُ أنّها أيضا نشيطة تتطلّب حراكا شعبيّا والشارع هو من معطيات النشاط الديمقراطي.

2 - قرارات رئيس الدولة دستورية دون شك. لست مختصّا في القانون الدستوري. ولكن من خلال اختصاصي في الفلسفة أستطيع أن أوكد أنّ مقارنة قيس سعيد تعتمد التأويل الذي يضيق المسافة بين لغة الإفصاح في الدستور والواقع الشارعي الجديد بينما فهم عياض بن عاشور هو تفسير حرفي للدستور دون الغوص في جوهره وعلاقاته المركّبة بالظرف. (وهنا تغلّب المساعد على الأستاذ وهو أمر يقع أحيانا)

3 - حركة النهضة اختارت أن تتعامل مع اللوبيات الفاسدة داخل البرلمان وخارجه وتتعاقد معها عوض أن ترتبط بطموحات الشعب ومطالبه. وكانت تظنّ أنّها بذلك ستحافظ على موقعها في الحكم مستغلةً بذلك قوّة هذه اللوبيات ولكن العكس هو الذي حدث إذ أصبحت النهضة في قبضة لوبيات الفساد ووصلت هذه اللوبيات بواسطتها إلى الحكم بل أصبحت تشرّع وتصدر القوانين لصالحها معتمدة على حركة النهضة. لذلك انتفض الشعب ضدها وضدّ الفاسدين معها

4 - هل ستكون هذه القرارات ضامنة للنظام الديمقراطي؟ لست أدري. فقد يؤدّي كلّ ذلك إلى العودة إلى الحكم الدكتاتوري ولكنّ الشعب يناضل باستمرار ومن يفكر في هذه العودة سينتحر سياسيا. والمهمّ الآن هو أن تفضي استعجاليا هذه القرارات إلى تدمير لوبيات الفساد (وتحرير الأحزاب من مخالبتها) ومحاربة المرض والوباء والنضال ضدّ الفقر. وعلى المدى المتوسط والطويل إقامة نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي جديد يقوم على التضامن والتآزر والعيش المشترك حسب قاعدة الكرامة.

1 - تدوينة الأستاذ فتحي التريكي في صفحته الشخصية على الفيسبوك بتاريخ 28-07-2021:

<https://www.facebook.com/profile.php?id=100001403310821>.

عندما تغيب الثقافة الديمقراطية⁽¹⁾

عبد المجيد الشريف

المختصّون في القانون الدستوري على حقّ عندما يصفون ما حدث في عيد الجمهورية 2021 بالانقلاب. ولكنّ كثيرا من فقهاء القانون يخطئون حين يرجعون الظواهر السياسية إلى مقولات قانونية شكلية وينسون جوهر السياسة التي ليس القانون إلا أداة من أدواتها، إذ ليس للقانون في الأغلب من دور سوى تبرير ميزان قوى إما أن تستفيد منه فئة مخصوصة وإما أن يكون في صالح المجموعة الوطنية بكل أطرافها. وفي قضية الحال فإنّ الدستور الذي وضع سنة 2014 كان من الصنف الذي لا يخدم إلا حركة النهضة ومن في فلّكها، لأنها كانت تعرف حق المعرفة أنّها لا تمثل أغلبية أفراد الشعب التونسي، بل أنّ رصيدها الانتخابي لم ينفك يتراجع. ومعنى ذلك بكل بساطة أنّ الانقلاب الأخير هو انقلاب على الانقلاب الذي تمّ على المصلحة الوطنية العامّة. وكان ذلك على مراحل:

- بدأ الانقلاب حين اعتبرت حركة النهضة إثر انتخابات المجلس التأسيسي أن التزامها بوضع دستور جديد في غضون سنة واحدة كان التزاما أخلاقيا وليس قانونيا، وهو اعتراف منذ تلك اللحظة بأنّها عديمة الأخلاق

- وتواصل الانقلاب حين اتّفق زعيم النهضة ورئيس نداء تونس في باريس على صفقة يسمح بموجبها للباقي قائد السبسي بتولي رئاسة الجمهورية رغم تقدّمه في السنّ، في مقابل إشراك النهضة في الحكم، تنكرا للمواقف المعلنة من الطرفين

- وكان أخطر انقلاب تلقّي النهضة للأموال الطائلة من الخارج وتوظيفها لشراء الذمم في الانتخابات، وفي تسفير الشباب التونسي للمحرقة السورية، وفي التشجيع على نشر الفكر الظلامي الذي أتى به شيوخ البدو والبترو

- وتواصل الانقلاب على مصلحة المجموعة الوطنية بالحصول على تعويضات غير مشروعة عن نضال يصبّ في ما ينافي قيم الحرية والمساواة والعدل، وبتوظيف أبناء الحركة، بصرف النظر عن كفاءاتهم، في المناصب الحكومية وعلى راس الشركات العمومية وفي الوظيفة العمومية، وبثّهم في مختلف أجهزة الدولة ليكونوا عينا لها وأداة لتجسيم أغراضها

- ومن مظاهر الانقلاب على ثورة ديسمبر -2010 جانفي 2011 التي لم يشارك فيها الإسلامويون تحالف النهضة بثّتي الطرق مع المعطلين لإنتاج الفسفاط والبترو، ومع لوبيات الفساد والتهريب والاقتصاد المافيوزي الموازي، وتدجين القضاء للتغطية على جرائمها وليكون في خدمة مصالحها هي دون مصالح الفئات الضعيفة

تلك هي بعض مظاهر الثورة المضادة أو الانقلاب الذي قاده النهضة متسلّحة بمقولات قروسطية تمجّد الخلافة وتعادي نظام الدولة الوطنية ذات القوانين الوضعية الصرفة. وكلّها بعيدة كل البعد عن

1 - مقال نشر بجريدة المغرب 2021-07-27.

الثقافة الديمقراطية التي لم تعرّف عند أصحابها وفي الفكر السياسي الحديث بأنّها مجرد تنظيم أحزاب وانتخابات وإقامة برلمانات. ولذا يجدر بنا أن نذكر بأنّ بريطانيا ليس فيها دستور ونظامها ديمقراطي، وبأنّ الجمهورية الإيرانية ليست ديمقراطية رغم تنظيمها لانتخابات دورية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الكيان الصهيوني رغم ادّعاءه الديمقراطية وهو القائم على الميز العنصري والإيديولوجيا الدينية.

وعلى هذا الأساس فإنّ الانقلاب على الانقلاب عوّد بالأمر إلى نصابها، على شرط أن لا يكون مدخلا لحكم العسكر ولحكم المستبدّ ولو كان عادلا. وسترينا الأيام القادمة إن كنا على الطريق الصحيح المؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي والطمأنينة النفسية والرفاه الاقتصادي والرقّي الحضاري، أم إنّ الإجراءات التي اتخذها رئيس الجمهورية ليست سوى نكسة أخرى تضاف إلى النكسات التي تُنضج الوعي الشعبي لا محالة. وهي لئن كانت في حال فشلها تؤخّر الحلول الناجعة، فإنّها لا تقضي على توق الشعب إلى الحرية والكرامة وإلى إزاحة المتاجرين بالدين بكلّ صلف والمصطفين وراء القوى الرجعية.

حوار الأستاذ عياض ابن عاشور في جريدة ⁽¹⁾ il manifesto

عياض ابن عاشور

في الأيام الأخيرة تحدّثتم بصراحة عن انقلاب غير شرعي، لماذا ؟

لم أتحدث عن انقلاب على الدستور في الأيام الماضية فحسب، بل تحدثت عن هذا الأمر منذ شهور خلت وخاصة في سلسلة من اللقاءات التي نشرت في الصحف اليومية والمجلات ووسائل إعلام تونسيّة أخرى. فالانتهاكات الواضحة بل البديهيّة للدستور لا تعود إلى اليوم، إذ خرق رئيس الجمهورية في مناسبات عديدة الدستور كما عمد إلى تأويله تأويلا اعتباطيا وغير موضوعي، من ذلك رفضه أداء بعض الوزراء الذين حصلوا على تزكية البرلمان اليمين أمامه في جانفي 2021، ورفضه ختم القانون المتعلق بالمحكمة الدستورية في أفريل 2021 وفي الشهر ذاته أعلن نفسه القائد الأعلى لجميع القوات الحاملة للسلاح سواء العسكرية أو المدنية.

وما وقع يوم 25 جويلية الماضي في عيد الجمهورية هو جزء في مسار طويل من الممارسات اللادستورية. يتعارض اللجوء إلى الفصل 80 من الدستور، في 25 جويلية، مع الدستور، إذ لم تراعى لا الشروط الشكلية ولا الشروط الموضوعية الضرورية لتطبيق الفصل المذكور. وعلاوة على ذلك منح الرئيس نفسه صلاحيات ديكتاتور حقيقي، فجمع بين يديه السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، ولكن ما يثير الاستغراب أكثر، السلطة القضائية، بما أنه تولى بنفسه النيابة العمومية. لا أعرف مسمى آخر لما حصل إلا الانقلاب على الدستور.

حسب رأيكم ما هي الأسباب الحقيقية التي أدت بقياس سعيد إلى اللجوء إلى هذا الإجراء ؟

يكمن السبب الرئيسي في الأداء المزري للنظام البرلماني الذي تم إقراره في دستور 2014. تحوّل البرلمان التونسي إلى مهزلة خطابية حقيقية تتسم بالعنف لا فقط العنف اللفظي بل تجاوزه إلى العنف المادي. لم يتوقف البرلمان عن أن يكون عرضا فرجويا، وأصبحت المؤسسات هياكل خاوية وتعرضت الدولة إلى إضعاف ملموس يهدد استقرار المجتمع في حد ذاته. لعب الحزب الإسلامي الذي يشكل الأغلبية البرلمانية دورا أساسيا في تمدد غير مسبوق للفساد وفي تسييس السلطة القضائية وخاصة أجهزة النيابة العمومية وفي تعطيل المؤسسات وفي التقهقر الاجتماعي وأسلمة المجتمع. بدا هذا الحزب وكأنه حزب مفترس حقيقي. يفسر كل ما سبق الفرحة الجماهيرية العارمة التي انبثقت لحظة الإعلان عن حالة الاستثناء التي ينص عليها الفصل 80. شخصيا أنا أتفق مع كل هذا، كان من الضروري تغيير النظام وتجديده، ولكن لبلوغ هذا الهدف توجد طرق أخرى غير خرق الدستور، أذكر

1 - مقابلة أجراها الأستاذ عياض ابن عاشور مع جريدة *il manifesto* بتاريخ 28-07-2021. رابط المقال:

<https://ilmanifesto.it/a-tunisi-lultimo-atto-del-colpo-di-stato/>

من بين هذه الطرق مبادرة الاتحاد العام التونسي للشغل، وهو المؤسسة النقابية العريقة، الذي اقترح تنظيم حوار وطني لحل جميع المشاكل، إلا أن رئيس الجمهورية فعل ما بوسعه لإعاقه هذا المشروع.

لماذا يحظى خيار قيس سعيد حسب رأيك بدعم سواء من الشعب أو من المثقفين ؟

كان الشعب التونسي يعقد آمالا كبيرة على الثورة و ينتظر منها أساسا الكرامة والعدالة الاجتماعية، لكن تم خذلانه كليا على هذا الصعيد، لم يتحقق أي تقدم على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، ولكن أكثر من ذلك أدى تراجع الإيرادات إلى تراجع في مستوى العيش وإلى غلاء أسعار المواد الأساسية خاصة المواد الغذائية وإلى تنامي التضخم وتراجع قيمة الدينار وإثقال كاهل الدولة بالديون. تفسر كل هذه العوامل خيبة الشعب التونسي وتنامي غضبه تجاه المؤسسات التي أصبح يعتبرها مصطنعة وعاجزة عن اتخاذ القرارات الضرورية، ومسؤوله بشكل مباشر عن الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي المتردي. لقد سئم الشعب من وضعية ركود المؤسسات والتراجع الاجتماعي، ونتيجة لذلك حين أعلنت حالة الاستثناء 25 جويلية الماضية عبر الشعب عن سعادته البالغة، ظلنا منه أن كل المشاكل في طريقها إلى الحل بفضل وضع النظام كله جانبا وخاصة إبعاد الحزب الإسلامي. أنا أتفهم جيدا ردود الأفعال هذه وأستطيع حتى القول أنني أؤيدها. ولكنني أقول ببساطة أن اللجوء إلى الفصل 80 لن يحل المشاكل ويمكن أن يقودنا إلى مصاعب أخرى وتناقضات وفشل ربما أسوأ مما عرفناه إلى حد الآن.

أي دور ستضطلع به حركة النهضة مستقبلا ؟ فإذا كانت قيادتها وقواعدها في الساعات الأولى قد تحدثت عن انقلاب وعن ضرورة العودة إلى المسار الديمقراطي وإعادة البرلمان فإن بعض قياديينها اليوم مثل سمير ديلو يقولون أنه يتوجب على الحركة قبول الوضع واستخلاص الدرس منه...

سمير ديلو ليس الشخصية الإسلامية الوحيدة التي تقول ذلك، فبعض أعضاء حركة النهضة مقتنعون تماما بأن حزبهم أصبح حزبا فاقدا للمصداقية كليا، بسبب عجزه عن إدارة البلاد والتصرف فيها «كحزب مفترس». تدفع الحركة اليوم ثمن هذا العجز، وليس بإمكان الحركة اليوم، في رأيي، إلا تعديل استراتيجيتها وآليات عملها، وهي مجبرة على الدخول في حوار مع القوة الحاكمة الحالية. ولكن هل سيتاح لها ذلك ؟ إلا أنني أقول أن الحركة تستحق ما يحصل لها.

كيف ستكون حسب رأيك ردود الأفعال المحتملة من قبل المجتمع المدني الذي لا يوافق على هذه القرارات ؟

خلال لقاءه مع بعض ممثلي المجتمع المدني حاول رئيس الجمهورية فرض حديث منفرد، لكن هؤلاء وضعوا حدا لهذا الانفراد بالحديث وفرضوا حوارا متبادلا. انطلاقا من هنا تمت مناقشة فكرة خارطة طريق وفرضت منظمات المجتمع المدني شروطها: عدم تجاوز أجل الشهر، عدم تعيين حكومة موالية كليا للرئيس، العودة إلى المسار الدستوري العادي. يبقى المجتمع المدني قوة المقاومة الحقيقية ضد الدكتاتورية وأعتقد أن هذه الأخيرة لا يمكن أن تذهب بعيدا.

ما هو الدور الذي يلعبه الجيش في هذه المرحلة ؟

عقيدة الجيش الحالية والتي وضعها الدستور أنه يخضع لأوامر رئيس الجمهورية وهذا صحيح حسب الدستور، ولكن على القيادات العسكرية العليا أن تعي بأنه عليها أن لا تتخطى الحدود، ففي حال حوّل رئيس الجمهورية وضعية الدكتاتورية الموقّعة إلى وضعية دائمة، على الجيش ان يتذكر أن ولاءه ليس لشخص وإنما للوطن ولخدمته وخدمة الصالح العام، أعتقد أن إقالة وزير الدفاع الأستاذ إبراهيم البرتاجي تعود إلى أن هذا الأخير ليس موافقا على تسييس الجيش. إن الحياد السياسي للجيش مبدأ أساسي وضعه الرئيس بورقيبة ولا يجب التنازل عنه أبداً.

ماذا سيحدث للحريات المكتسبة بعد ثورة ؟

هناك خطر كبير ولكنه خطر محتمل لا يقيني. شخصياً أعتقد أن المجتمع التونسي قوي بما يكفي ومتعلق بحريته التي حازها بفضل الثورة ولن يتخلى عنها أبداً، وبالتالي فإن أي محاولة للعودة إلى الوراء في مجال الحريات مآلها المحتوم الفشل.

شيء من التفاؤل والقادم أفضل حتما⁽¹⁾

منصف بن عبد الجليل

تساءل بعض المثقفين ومتابعي الشأن العام بتونس: ماذا سيحدث غدا؟ هل الرئيس مقبل بما قرّر على ترسيخ نظام استبدادي فرديّ يعتبر حتما عودة إلى الوراء، ويكون الرئيس من ثمّ جزءا من الثورة المضادة؟ أعتبر هذه الأسئلة وجيهة ومقبولة. وأعتبر التعبير الصارخ على التخوّف الشديد جزءا مهمّا من رواسب النزعة الاستبدادية التي عاني منها التونسيون فترة طويلة من تاريخ الدولة المعاصرة. ولكنّي أريد أن أتّبّه إلى جوانب يمنح التمعّن فيها شيئا من التفاؤل، ويقضي بأنّ القادم أفضل، وستكون تونس في وقت قصير من الدول التي ستستقطب الرأي العام الدولي وتثير إعجابه بما سيمسى «بالمعجزة الاقتصادية».

أوّلا: إنّ في خروج الناس للشارع في 25 جويلية ليس دعوة إلى الملوكة كما وهم السيد نور الدين البحيري اليوم على أمواج شمس أف أم. بل أعتبر ذلك الحدث مثيلا لخروجهم يوم 14 جانفي 2011، وإن اختلف السبب الظاهر. الشبه بين الحدثين مقاومة الظلم، واستبداد الحاكم، والتميز بين التونسيين، وتقديم «مؤلّفة قلوبهم» ومواطنين حرّموا من حق العمل، والصحة، والمساعدة، واستثثار الطرف الحاكم بكلّ خيرات البلد. قال الخارجون لهؤلاء الحكّام الذين تمكّنوا من مفاصل الدولة: كفى. ووضعوا أمامهم علامة قف الصارمة.

2 - إنّ الرئيس بما قرّر كان ومازال صاحب شرعيّة انتخابيّة واسعة، لم يبلغ إليها أعتى حزب يدّعي اليوم الأغلبية الشعبيّة. وأعتبر أنّ أبلغ درس من خروج التونسيين غلبة «المواطنة» على التحزّب الديني والتحزّب بالتحليل على الفقراء والمحتاجين.

3 - أعتقد أنّ الرئيس لم يقرّر هذا الذي قرّر ذات ليلة، وإنّما استشار الوطنيين من الداخل، ونال الموافقة من الدول العظمى، ولم يظهر دوليا أيّ رفض ولا حتى استنكار لما قرّره الرئيس. والمفهوم أنّ الدول المانحة لن تعيق التعاون مع بلادنا وستواصل دعمنا بما أمكن. ولذا فليتم السيد المصمودي مرتاح البال لأنّ الولايات المتّحدة لن تعاقب تونس من أجل إصلاح الفساد السياسي الذي أصاب البلد مدّة السنوات العشر الماضية.

4 - إنّ إقرار الرئيس اضطلاع شخصيا برئاسة النيابة العموميّة سيخرج السرّ من مكمنه، سيشهد التونسيون تطبيقا للعدل، وسيمنحهم مزيدا من الإيمان بمبادئ الرئيس الحقوقية والإنسانية. وإذا تفشّى الإيمان بالعدل واطمأنت النفوس فسيعود التونسيّ الباذل إلى الإنتاج وتحقيق الازدهار.

1 - تدوينة الأستاذ منصف بن عبد الجليل في صفحته الشخصية على الفيسبوك بتاريخ 28-07-2021:

<https://www.facebook.com/MBAbdeljelil>.

5 - إنَّ توعدَّ الرئيس بمقاومة الفاسدين مقاومة قضائية عادلة دون تشفٍّ ولا تنكيل سيحقِّق مبدأ العدل والمساواة معا. وهو ما يردُّ الحقوق إلى أصحابها. وفي ذلك إصلاح جذري، ولذلك أثر نفسي في كافة التونسيين.

6 - ظهر الأمن التونسي وكذا المؤسسة العسكريَّة مؤسستين جمهوريَّتين رغم محاولة التلويث بالتحزُّب والموالاة، وستكون المؤسستان قادرتين على صيانة قيم الرئيس وجوهرها "المواطنة". والرئيس واع تمام الوعي أنَّه لا يمكنه أن يحدد عن الديمقراطية لأنَّ المجتمع المدني، ولأنَّ المنظَّمات الكثيرة قد استوعبت الدرس السياسي وبات الأمر محسوما: لا عودة حتما إلى الاستبداد والحكم الفردي. فلتبحث الأحزاب العابثة عن غير هذه الترهات.

7 - اتَّضح للجميع أنَّ لغو الانقلاب الذي تدَّعيه الأحزاب الحاكمة والفاسدة بالاستبداد لا معنى له، لأنَّ القانون الدستوري ليس مسطرة تقاس بها الحدود، وإنَّما القانون من حياة الناس يرافقها وينفعل بها، ويفعل فيها على نحو من الجدلية البناءة. وستدرِّس التجربة التونسيَّة مرَّة أخرة في المعاهد الدوليَّة. وظنِّي أنَّ الرئيس قد صنع حدثا لا يختلف نوعيا عن الحدث الثوري الأصلي يوم 14 جانفي.

8 - اتَّضح لي وللخارجين ليلة 25 جويلية أيضا أنَّ كورونا لم تعد تخيف كما يخيف التحايل على الناس بحكم استثنائي استبدادي أغرق البلاد في كثير من المزالق والمطبات. خرج التونسيون ولسان حالهم يقول: نقاوم اليوم سياسيينا الفاسدين المستأثرين بخيرات البلاد حتَّى يعيش أبنائنا غدا. أقول، والحصيلة هذه: لا خوف من غد. ولا استبداد في الأفق، ولا ضيم ولا ظلم. ولا يبقى إلا أن يشمَّر التونسيون على ساعد الكدِّ وسينتجون معجزة اقتصادية سرعان ما تسدِّد بها الإعانات المنهوبة والمهزَّبة. ولم يبق إلا أن يردَّ الشطار والعيَّارون ما نهبوا وما سرقوا وما حازوا بدون وجه حقّ.... وما بقي إلا أن تراجع الوظائف التي سلَّمت لغير أهلها وبدون وجه حقّ... ولم يبق إلا أن يعاقب من ظنَّ الولاء الحزبي يحصنهم من المحاكمة والمقاضاة... وإنَّ غدا لناظره قريب. تونس بخير

قيس سعيد أو الثأر الشرعي للدولة وللمجتمع⁽¹⁾

محمد كرو

يمثل يوم 25 جويلية بالنسبة للذاكرة الوطنية حدثا تاريخيا محملا برمزية كبيرة، يشبه إلى حد ما، دونما تماهٍ، ما حدث يوم 14 جانفي 2011، ذلك الحدث الذي مثل سقوط النظام القديم.

ولكي تكون القرارات السياسية التي اتخذها رئيس الجمهورية فعالة ووجب عليه اتخاذها في الحين، دون تردد أو تأخير. لقد كانت اللحظة مواتية مما يدل أن قيس سعيد كان في مستوى الحدث الفاصل الذي جعل منه محددا رئيسيا في لحظة تاريخية فاصلة.

بدل الحديث عن انقلاب كما يفهم من خلال تأويل حَرْفِي لنصّ الدستور، يتطلّب الموقف الذهاب إلى ما وراء النصّ لكي نلّم بالظرفية، ومن ثمّة التصريح علنا بأننا إزاء صدمة أو سهمة ناتجة عن «ضربة» مُعلم «حدثت وفق نمط أرسطي يقوم على التماهي بين الممارسة السياسية والفضيلة، «ضربة» قام بها رئيس حمّال لمشروع أشمل، مشروع ثأر الدولة الوطنية والمجتمع التونسي أمام خطر تفكك الدولة، وهو خطر يهددها في العمق.

وفي غفلة من الزمن، تُنقذ البلاد بفضل قرار اعتاقي يتم وفق «الطريقة التونسية»، أي حسب التقليد السلمي والتفاوضي، مع لجوء إلى القوّة المسلّحة الجمهورية بهدف تأمين السيادة والاستقرار والسلم إلى أجل غير مُسمّى. وبذلك تثبت تونس مرّة أخرى أنها تختلف عن مصر أو البلدان المجاورة التي تُعرّف بتحكم العسكر، بأنّها «جمهورية مدنيّة»، الأخيرة من نوعها في العالم العربي.⁽²⁾

مظاهر الفرحة الشعبية والعيد الثوري

بمجرد الإعلان عن القرارات الرئاسية القاضيّة بتجميد البرلمان، ورفع الحصانة عن النواب، وتشكيل حكومة جديد في أقرب الآجال، خرج الشعب الساخط على حكم الإسلاميين السيئ والكارثي، إلى الساحات العامّة محتفلا بهذا الحدث التاريخي.

كان كلّ ذلك بسبب الانحراف بأهداف الثورة: الشغل والحرية والكرامة الوطنية، وتسرب اليأس إلى العقول. ومما زاد الطين بلة، عدم كفاءة الحكام الجدد، وانتشار الفساد ممّا أحال الفئات الأكثر هشاشة - النساء والشباب خاصّة - إلى البطالة، والهجرة، واستهلاك المُخدّرات والإقبال على تناول الأدوية المُهدئة للأعصاب. لكنّ الحكمة الرئاسية نجحت في لحظة تاريخية في أن تجعل الشعب

1 - مقتطفات من المقال الصادر في مجلة ليدرز *Leaders* بتاريخ 27-07-2021 باللغة الفرنسية، رابط المقال كاملا : <https://www.leaders.com.tn/article/32206-mohamed-kerrou-kais-saied-ou-la-revanche-legitime-de-l-etat-et-de-la-societe>

2 - في إشارة إلى مقال الأستاذ المرحوم عبد القادر الزغل: «الجمهورية المدنية الأخيرة في العالم العربي»، مجلة جون أفريك *Jeune Afrique*، 1988.

يتصالح مع ذاته. وكان ذلك الشعور بالانعقاد في حقيقة الأمر بقدر الإحباط الذي خلفته سياسة الإخوان الغيبية.

انقلاب أم ضربة مفاجئة من «معلم»

إنّ الحديث عن انقلاب يمكن أن يجد له مبرراً من الوجهة النظرية التي تطلُّ بالضرورة متعدّدة ونسبية. واعتباراً لتعبئة الأغلبية التي خرجت للتظاهر يوم 25 جويلية في أكثر من مدينة من المدن الداخلية: صفاقس، القيروان، سوسة، قفصة، باجة.. وذلك قبيل قرارات الرئيس، فإنّ مسألة القانونية أو التطابق مع القانون لم يعد لها معنى، بل أصبحت واهية بفعل المشروعية التي تحيل على علاقة اجتماعية وسياسية تمنح طرفاً فاعلاً معترفاً به شرعية تأسيس لفكرة العيش المشترك. لاسيّما وأنّ الشرعية هي مرفق سياسي، ووسيلة بيد فاعل سياسي لتدعيم موقعه في السلطة في وضعية صراع سياسي.

وفي هذا الإطار تحضرنا مقولة الجنرال دي غول (De Gaulle) الذي صرح بنفس لا يخلو من الحزم: «تذكروا هذا الكلام جيّداً: هناك فرنسا قبل كل شيء، ثم الدولة، وأخيراً وبالقدر الذي تُحفظُ به المصالح الكبرى للثنتين، القانون».⁽¹⁾ إنّ الدعوة إلى الانضباط التي صدرت عن قيس سعيد لهي في الحقيقة إقرار واضح وقوي بأن مصلحة تونس العليا هي فوق كل اعتبار».

حل البرلمان: مطلب شعبي ملح

في أبريل 1938 تظاهرت الجماهير التي وّحدتها حزب الدستور من أجل برلمان تونسي. وفي جويلية 2021 طرحت الجماهير مطلب حل البرلمان الذي أفرزته الانتخابات الأخيرة في 2019 وكان هذا المطلب مطلباً جماهيرياً، إذ أنّ الجماهير كانت تحتّ الرئيس على حلّ البرلمان أثناء جولاته الأخيرة وتواصله مع الشباب مرّدة «حلّ البرلمان».

وكاستنتاج أخير

هناك أمر لا جدال فيه: لو لم يتدخّل قيس سعيد ليضع حدّاً لمنظومة وجدت على رأس الدولة تقوم على الاختلاس وقمع الحريات بعد أن شكّلها الإسلاميون وحلفائهم الظرفيون، ظلّت البلاد أسيرة أقلية تتصرف كالمافيا أكثر من تصرفها كحزب سياسي ديمقراطي.

وما يمكن قوله في الأخير أن الرئيس بفضل تلك القرارات المنسجمة مع الإرادة الصلبة قد خلق الشروط الضرورية للمصالحة بين الدولة والمجتمع.

بقي الآن دور المجتمع المدني بكل تجلّياته الرسمية: المنظمات الوطنية وغير الرسمية والحراك الاجتماعي للعمل على تحييد المخاطر التي قد يشكّلها تجميع السلطات في يد شخص واحد وعودة الدكتاتورية، وهي مجرد مخاوف ليس لها مبرّر على صعيد الممارسات باعتبار أن مبادئ التعددية السياسية والحريات لاتزال تحترم.

1 - لا يسعني إلا التوجه بالشكر إلى كل من إلياس كرو الذي ذكرني بهذه القولة وكذلك صديقي خالد المفتي الذي كانت لي معه نقاش أمام المسرح الروماني في قرطاج قبالة البحر ونحن نحتفل بالحدث التاريخي ليوم 25 جويلية 2021

دستور 2014 الذي أكلته الدابة⁽¹⁾

محمد محجوب

ليذهب دستور 2014 غير مأسوف عليه. فما كان دستورا ولكن نسيجا من الحيل لاستدامة حكام من لون واحد حتى لو لم تعطهم الانتخابات إلا عددا مزريا من النواب، وحتى لو اضطروا إلى إفساد أحزاب أخرى وارتهانها واستعبادها. نريد دستورا يليق بتونس، ويستلهم من روحها ومن تاريخها، تاريخ قرطاج، وعهد الأمان، والجمهورية التونسية. إن إصلاح الوضع السياسي الناجم عن دستور هو سبب أزمته واختناقه لا يمكن أن يكون بالضرورة إلا عملا يخرج عن ذلك الدستور.

فمن شأن الدساتير الفاسدة أنها لا تتضمن هامش إصلاحها إلا «عنفا» تأويليا، أي فعلا من أفعال الإرادة السياسية المضطرة إلى قطع شكيمة القانون الدستوري، وإلى الكف عن الائتثار بأمره بوصفه مؤطرها القانوني.

إن رئيس الدولة هو أولا فاعل سياسي. وهو بهذه الصفة ضامن للدستور. أم تراكم نسيتم؟ أم تراكم قد هيأتم كل شيء حتى يكون رئيس الدولة موظفا عند دستوركم؟ حتى يكون عبدا لما كنتم وضعتم في دستوركم من الأفعال التي ترهن لا إرادة الرئيس فقط بل صفته السياسية، وطموح الإرادة الشعبية التي يمثلها.

لقد حان الوقت لكي يفهم قانونجية الدستور أن مهنتهم لا تخول لهم رهن الشعب ورهن إرادته التي أدلى بها... لم أكن من أنصار هذا الرئيس. ولكني قبل ذلك لست من أنصار نظام الأفعال التي سورتها بها حياة التونسيين حتى بات يومهم، كل يوم، ساعات عذاب. يرون الفساد ويرون قوانين الفساد وقوانين تبييض الأموال وقوانين بيع البلاد وقوانين حماية اللصوص، يرون كل ذلك يكتب ويعتمد يوميا تحت أنظارهم العاجزة ولا يستطيعون لها حيلة لأن دستوركم يبكتهم عن كل رد فعل. كل هذا ومازلتم تتحدثون عن فقه التأويل؟ قليلا من الحياء يا فقهاء الدستور.. فربما كانت صناعة الدساتير من شأنكم ولكن صناعة التأويل قد وضعها المفكر صونا للإمكان ضد كل واقع قاتل. ربما خرج قيس سعيد بعض الخروج عن منطوق نصكم. ولكنه تمثل أن الدستور تعبير عن إرادة الشعب، تلك الإرادة التي لستم أبدا متخصصين في الاستماع إليها.. بل هي تحديدا من شأنه هو و من شأن المفكر ومن شأن السياسي. إن ما ألومكم عليه وما سأظل ألومكم عليه دائما وأبدا هو عجزكم عن النظر إلى نصوصكم من خارج نصوصكم. وتلك هي نعمة التأويل التي لا تعرفونها. هذه النعمة هي من عطايا التاريخ.

1 - تدوينة الأستاذ محمد محجوب في صفحته الشخصية على الفيسبوك بتاريخ 26-07-2021:

<https://www.facebook.com/mohamed.a.mahjoub>.